

## تونس تبدأ من الشارع من جديد

فاروق يوسف  
كاتب عراقي

إلى الافتراض غير المؤكد الذي أسقط زين العابدين بن علي لجا قيس سعيد ليحاول أن يتأكد من أن ذلك الافتراض كان صحيحاً. كانت هناك ثورة مقرها الشارع بكل فوضاه ولم يكن انقلاب قصر مدعوماً من الخارج، بحيث كان مطار قرطاج مستعداً لاستقبال راشد الغنوشي. انسحاب الشعب يومها بطريقة منظمة وهادئة من الشارع لا يمكن تفسيره من جهة كونه فعلاً منظماً من أجل أن تتقدم الطبقة السياسية الثورية. ولكن تلك الطبقة تعثرت بخطاها ولم تكن واثقة من قدرتها على أن تمسك بزمام الأمور وتحل محل الطبقة السياسية القديمة. رومانسيو المقاهي لم يتعدوا الظهور باعتبارهم قادة محنكين فظلوا في الشارع من غير أن يتقدموا خطوة واحدة في اتجاه قصر قرطاج. كانت حركة النهضة الإسلامية هي الحزب الوحيد المنظم الذي استعد للقفز إلى السلطة. هل كان مستعداً ذاتياً أم أن هناك من أوحى له القيام بذلك؟

لم يعد ذلك السؤال الآن مهماً. فالفوضى التي حاول التونسيون الشباب أن يتحاشوا الوقوع فيها وتوريط بلادهم بها أحدثتها الجماعات الإسلامية. كانت تلك الفوضى هي التمهيد المحكم لصعود حركة النهضة الإسلامية إلى الحكم. فلا أحد يمكنه التفاهم مع تلك الجماعات سوى من يفهم لغتها. وهي لغة شائكة ومعقدة لا يمكن فك الغارها من قبل تيارات سياسية نشأت في أوساط مفتوحة على الفكر السياسي المعاصر. عرفت حركة النهضة كيف تزواج بين الشارع الذي لا تملك لغته وبين لغة أعداء ذلك الشارع الذين يخططون للنيل منه بحجة تهنئته. أما القفز إلى قرطاج فإنه الحدث الأكثر قسوة في تاريخ العاطفة التونسية التي كانت دائماً تقف عند مستويات مدنية منفصلة عن المستوى الرفي. قيس سعيد هو ابن المستوى المدني غير أنه حضر متأخراً سنوات. تلك السنوات كانت لمعجبا للتجريب القسري الذي مارسه الإسلاميون بكل أطيافهم تقودهم حركة النهضة داخل ميالك الحكم وخارجها. لقد فتح الإسلاميون باب تونس على مصراعيه للعنف السري والعلن. وهو البديل الممنهج لإمكانية حرمانهم من السلطة. منذ عشر سنوات وهم يحكمون. نجحوا في أن يدفعوا من يخالفهم في الأفكار إلى أن يرحلوا مشروعه التغييرية ليتفرغ لصراع الحكم. ينتصرون على خصومهم من خلال توسيع دائرة الجدل وكان

مجلس النواب فرصتهم الذهبية لجر الجميع إلى الفخ. فخ العبت والعدمية.

قيس سعيد باعتباره رجل قانون عرف كل شيء قبل أن تأخذه الصدفة إلى قصر قرطاج. وهي صدفة لا يمكن الحكم عليها فيما إذا كانت حسنة أو سيئة. ذلك لأن رجل القانون وصل إلى قرطاج حزينا.

كان يعرف أن موقعه لا يسمح له بالقيام بالتغيير بسبب الصلاحيات الممنوحة له حسب الدستور غير أن ما فعله يشهد أنه وصل إلى الأقصى في الاستفادة من صلاحياته. فعل ما لم يكن متوقفاً منه. لقد توقع الكثيرون أن يكون قريباً من حركة النهضة بسبب شكله المحافظ غير أن ذلك لم يكن صحيحاً.

وكما يبدو فإن سعيد وصل إلى الرئاسة بترشيح شعبي في المرحلة التي قررت حركة النهضة أن تطبق على الحكم من كل الجهات. لذلك كانت الحرب عليه قد وصلت إلى ضراوتها من غير أن يكون طرفاً في تلك الحرب. ذلك لأنه قرر أن يلتزم بالحدود الدستورية.

في حركة لم يقم بها رئيس قبله ما هو المواطن التونسي قيس سعيد يلجأ إلى الشارع الذي بدأت منه الثورة قبل عشر سنوات وكان أبناء تلك الثورة جاهزين ليمشوا وراءه

ولأن حركة النهضة لا تعترف بتلك الحدود فقد صارت تمارس العابها داخل مجلس النواب لا من أجل أن تحرجه فحسب بل وايضا من أجل أن تفرض عليه سياسة الأمر الواقع. كانت تخطط لتدفعه إلى أن يقنع بصورته باعتباره الرجل الذي أتت به الصدفة والذي لن يكون سوى واجهة. كان هناك إحياء يشبه التهديد بان بقاءه في منصبه إنما هو رهين بموقفه مما يحدث في مجلس النواب الذي يسيطر عليه الإسلاميون. كان هناك خطأ في تقدير رد الفعل الذي يمكن أن يصدر عن الرئيس الذي سبق له وأن أعلن أن هناك مؤامرات تحاك من أجل التأثير على موقفه.

وما هو المواطن التونسي قيس سعيد يلجأ إلى الشارع الذي بدأت منه الثورة قبل عشر سنوات. لم يكن في حاجة إلى أن يبحث عن أبناء تلك الثورة. كانوا جاهزين ليمشوا وراءه. تلك حركة لم يقم بها رئيس قبله. لقد نزل إلى الشارع لا لكي يتظاهر بل ليذكر التونسيين بأن حركة النهضة قد اهدرت عشر سنوات من أعمارهم وأن عليهم أن يبدأوا من الشارع من جديد ليصعدوا غدهم بطريقة مختلفة.



## لا خيار سوى الاستفتاء

مختار الدبابي  
كاتب وصحافي تونسي

اختار الجميع التصعيد والهروب إلى الأمام. وذهبت فرصة الحوار الوطني التي اقترحتها الاتحاد العام التونسي للشغل ودعمتها أحزاب وشخصيات مختلفة، وربما كانت ستوفر تهيئة حقيقية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. والاتحاد نفسه لم ينتظر طويلاً ليقول إن المبادرة انتهت وكأنه هو نفسه يستعجل الدخول في سباق التصعيد. ودون أن يحتمل أي جهة مسؤولية فشل مبادرته، أطلق اتحاد الشغل هجوماً عنيفاً على الحكومة وسياساتها الاقتصادية بعد تصريحات مثيرة للجدل للوزير المالية والاقتصادية علي الكعلي قال فيها إن وزارته قد تلجا ضمن حلولها إلى خفض الرواتب والتراجع عن الزيادات والعلوات التي تم إقرارها في فترات لاحقة بهدف التحكم في الأزمة.

قرأ الاتحاد موقف الحكومة على أنه أخطر من مجرد رفض مبادرة الحوار التي طرحها والتي تجعله "حكيم البلاد"، وأن الهدف من ورائه استهداف المكاسب التي حققها لفائدة منتسبيه من العاملين في القطاع العمومي، وهي مكاسب جلبت له شعبية كبيرة وحولته إلى أكبر حزب في البلاد" كما يقول أنصاره والمخاضون بدوره خلال سنوات ما بعد 2011.

ومن الواضح أن البيان تعامل مع موقف حكومة هشام المشيشي، والحزام البرلماني الذي يقف وراءها، على أنه ضرب لرمزيته الجامعة داخل قطاع عريض من الطبقة الوسطى راكمت الكثير من المزايا مستفيداً من ضعف حكومات

سابقة، كإشارة على بدء حرب على ما أسماه "استهداف قوت الشعب ومؤسسته وفرواته والتخطيط لضرب الأجور وإلغاء الدعم وبيع المؤسسات العمومية ومواصلة وقف الانتداب وإغراق البلاد في التدين". والرسالة التي حملها البيان أن الاتحاد إذا تم تهديد المكاسب التي حققها، وخاصة الدور السياسي الذي بات يلعبه بعد الثورة، فإنه سيتحرك بقوة ولا يهجم بالنسبة إليه مصير مبادرة الحوار الوطني، ولا الوساطة بين رؤوس ثلاثة في الدولة لا هدف لها في هذه المرحلة سوى صب الزيت على نار الخلاف.

الحل لا يكمن في الانتصار الإعلامي للرئيس سعيد ولا للمشييشي ولا للغنوشي ولا لموسي، ولكن في الدفع نحو حل ينهي لعبة التفتيت التي تمت صياغتها في الغرف المظلمة في الأيام الأولى للثورة

وبالنسبة، فإن واجهة جديدة للصراع ستظهر بقوة خلال الأيام القادمة وستكون بين الاتحاد والحكومة التي لا يزال عدد كبير من وزرائها لم يؤدوا اليمين الدستورية، وينتظرون حسم الخلاف القانوني بين الرئيس سعيد ورئيس الحكومة المستند بمواقف عدد من فقهاء القانون.

وكان الاتحاد قد أعلن عن سلسلة من الإضرابات العامة في الجهات وأجلها بانتظار اتضاح مسار مبادرته للحوار الوطني، والتي كان الهدف منها

بالأساس انتزاع المزيد من الاعتراف بدوره كضامن للانتقال السياسي وحسم الخلافات بين الطبقة السياسية الهاوية. والآن ينتظر أن تتحرك ماكينات الاتحاد لإقرار مواعيد لتلك الإضرابات وتوسيع دائرتها، ما يزيد من حدة الأزمة الاجتماعية. وفي ظل الخلاف الحاد بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، لا أحد يقدر على بناء حوار جديد مع الاتحاد يمكن أن يخفف من غلواء هذا التصعيد مقلماً نجح في ذلك من قبل الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي.

كما أن الحكومة لن تقدر على أن تقدم تنازلات جديدة أو حتى تعهدات بالتراجع عن مسار التقشف لأنها باتت تحت ضغط الدائنين، وخاصة الصناديق المالية الدولية، التي تشتت على الدولة التونسية وقف موجة التوظيف العشوائي والزيادات غير المحسوبة في الرواتب التي شهدتها البلاد خلال السنوات العشر الأخيرة.

لا تقدر الحكومة الحالية على المناورة ولا الهروب إلى الأمام مقلماً فعلت الحكومات السابقة، فصدوق النقد وراعاها واتحاد الشغل أمامها، وهو ما يهدد بأزمة اجتماعية حادة وارتفاع في منسوب الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية.

والأسوأ من كل هذا أن حكومة المشيشي، وهي حكومة تكنوقراط، تجد نفسها تحت تأثير صراع سياسي حاد بين الأحزاب التي تدعمها من جهة ورئاسة الجمهورية من جهة ثانية. ووجد رئيس الحكومة نفسه جزءاً من هذا الصراع رغم أنه شخصية إدارية غير معروفة وتم اختياره بشكل عرضي لقيادة هذه الحكومة.

ولا يقدر رئيس الحكومة على تنفيذ أي من خططه في ظل الصراع السياسي في البرلمان، وهو صراع عطل أغلب مشاريع القوانين التي قدمت

للبرلمان وتحتاج الحكومة إليها لتنفيذ خطط عاجلة لوقف تدهور الأوضاع. وعلى الأرجح، فإن هذه الحكومة ستصمد لبعض الوقت قبل أن تضطر إلى الاستقالة وتفتح الباب للسياسيين لتجريب مناورة جديدة تبرحهم بعض الوقت في الصراع مع الخصوم لكنها تزيد من معاناة الناس.

ومثلما سقطت حكومة الحبيب الجملي، ثم إلياس الفخفاخ، فإن الحكومة التي قد تخلف حكومة المشيشي ستعرف نفس المآل طالما أن الأزمة السياسية قائمة. ولم تنج البلاد في حلها بشكل جذري.

الأزمة من البداية كانت في النظام السياسي الهجين الذي تم اختياره، فلا هو يسمح لرئيس الحكومة بأن يتصرف بحرية لينفذ ما يخطط له من برامج، ولا يسمح لرئيس الجمهورية بأن يحكم وينفذ أفكاره، ولا هو يسمح للبرلمان بأن يكون قوة محددة ويفرض أجندة الحزب الأول الذي يدير الحكومة ليتحمل مسؤوليته أمام الناس.

إن النظام السياسي وضع بغاية واحدة هي أن يجعل البلاد في حالة من الفوضى المستمرة وغياب القرار، وإذا استمر التمسك الأعمى لبعض الأحزاب والشخصيات به، فستظل تونس تعيش على وقع الأزمات إلى ما لا نهاية.

إن الحل الآن لا يكمن في الانتصار الإعلامي للرئيس سعيد ولا للمشييشي ولا للغنوشي ولا لعبيير موسي، ولكن في الدفع نحو حل سياسي جذري ينهي لعبة التفتيت التي تمت صياغتها في الغرف المظلمة في الأيام الأولى للثورة.

لا تحتاج البلاد إلى ديمقراطية معلقة في الهواء.. ما قد شبعنا ديمقراطية وجدلاً وصراعات ومناورات، والآن نحتاج إلى ديمقراطية عملية تفضي إلى الخروج من الأزمة العميقة التي تعيشها تونس.. والحل ليس في حلول جزئية لتحسين النظام الحالي مثل تعديل القانون الانتخابي أو الرقع في نسبة عتبة دخول البرلمان إلى ثلاثة أو خمسة في المئة، ولكن في استفتاء شعبي حول النظام السياسي. الهدف منه أولاً حسم شكل السلطة وتقديم نموذج عملي للحكم، وثانياً سد الثغرات التي تركها دستور 2014، والتي باتت تسمح بالتنازل وتقيضه وشرعت للاصطفاف الحاد الذي تعيشه البلاد. والأهم من كل هذا وقف العبت في الفتاوى وفتح الطريق أمام إخراج البلاد من النفق.

ومن خلال نتائج الاستفتاء يمكن أن نتحدث عن انتخابات برلمانية ورئاسية سابقة لاوانها، وإعادة تشكيل المشهد لإبراز حزب حاكم قوي يتحمل مسؤولية قيادة البلاد في العلاقة بمملات الداخل والخارج.

